(10)
في علاقة الدين بالسياسة

اهتم أمين الخولى بالكشف عن علاقة الدين بالسياسة، وأثر ذلك على المجتمع في كافة المجالات فكان يرى «أن حكومة الفرس من أعظم حكومات الشرق القديم ثيوقراطية، وأشدها اعترافا بفكرة الحق الإلهي للملوك، وبه يرد أساس سلطتهم إلى معنى سماوي، ومصدر إلهي، وكان ملوك الفرس أعرق الملوك استبداداً، وإطلاق يدهم في رعاياهم سواء كانوا من الفرس، أو من الخاضعين لحكمهم في البلاد المستعمرة، ولهم في معاملة رعاياهم، بل وفى معاملة خاصتهم أمثلة قاسية مروعة، وفى مثل هذا الجو الاستبدادي المعتم لا ترجى حياة للبحث العلمي السياسي عن أنواع الحكومات، وأمثلتها، والمفاضلة بينها في حرية الفكر، إذ لا تجود حياتهم بشيء من ذلك يسعف»[1] ويوضح الخولى هنا أثر نظم الحكم الثيوقراطية في كتب حرية البحث والتفكير، وخاصة في التفكير في أنواع نظم الحكم، والأفضلية بينها.

ويناقش أمين الخولى أبعاد العلاقة بين الدين والسياسة، ومدى التأثير

(1) أمين الخولى: كناش فى الفلسفة، ص70.

المتبادل بينهما، إذ يتحدث الراصدون لسير الكون عما بين الأديان والسلطان من صلة وثيقة، وتفاعل قوى، صلة بين العقيدة والحكم،بين التدين وقيادة الجماعات،أو بعبارة أصرح بين الدين والسياسة، صلة محكمة العرى بعيدة الأثر، ويحس الباحثون أن الدين والسياسة فيما يشبهونها كظاهر الثوب وبطانته، الظاهر العقيدة والبطانة الحكم،أو الظاهر السياسة والبطانة الدين، سواء العقيدة ترسم وتوحي، والحكم ينفذ ويتحرر، أو السياسة تدبر وتقتصد، والدين يقدس ويشرع ويعلن، وكل منهما يتأيد بصاحبه، مهما تختلف ألوان ذلك وتتغاير[1].

ولا يعنى إيضاح الخولى للتدخل بين الدين والسياسة أن هذه مسألة إيجابية في الحكم، بل إن لذلك أثاره السلبية على الحياة البشرية، وذلك لأن التوجيه بين الدين والسياسة يتأثر باختلاف الأهواء، واختلاف الضمائر، والبيئات، فقد يرشد حيناً ويوفق، وقد يضل حيناً ويغوى، فإن ضل فالحكم مقدس وحق إلهي، وإذا بحراس المعتقد - رجال الدين - يحلون له من أرواح الناس وأموالهم، وأعراضهم ما يشاء، وغير محاسب، وإذا الناس يعانون عنتا مرهقا،وظلما كبيرا، وحينما يضل فقد يطمح رجل العقيدة نفسه في الحكم، وإذا هد ممثل كذا، أو نائب كذا على الأرض، وإذا هو المحل المحرم، وإذا هو في جشعه ونهمه أشنع وأقصى من الطغاة المدنيين المستبدين، وعندما يكون هذا الانحراف تهب القوى الحيوية في الإنسانية لتدفع ضرره مستعينة في ذلك بما ثقفته من علم ومعرفة، مسترشدة بعقلها وسائر قواها، فإذا الدنيا تشهد ألوانا من الكفاح النبيل، وهو أفضل ما سطر في تاريخ البشرية إنارة

(1) أمين الخولى: القادة والرسل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص136 - 137.

للسبيل، وتسديداً للخطى، إذ تؤثر العقيدة في المحكم، أو يؤثر الحكم تأثيراً ضاراً تخشاه العقول المتحررة، والنفوس الأدبية»[1].

و إذا كان الخولى يتكلم بشكل عام عن الأثر السلبي لعلاقة العقيدة بالسياسة، فإنه يرى أن أوروبا قد ارتضت لنفسها فصل الدين عن السياسة، وقد تبعتها في ذلك العديد من نخب الشرق، فقد كان الاتجاه العلمي العلماني يرى ضرورة فصل الدين عن السياسة، مثلما تم في الغرب، وهذا ما نجده عند شبلي شميل، وسلامة موسى، و إسماعيل مظهر، ... إلخ، ومن جانب آخر فقد دعا بعض أقطاب التيار الليبرالي أمثال طه حسين إلى تبنى النظم السياسية القائمة على المنفعة والمصلحة، وقد ذهب أيضا على عبد الرازق (1888 - 1966) إلى أن الرسول ﷺ كان صاحب دعوة دينية خالصة لا تشوبها نزعة ملك، ولا حكومة[2] كما أن الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، ولا غيرها من وظائف الحكم، ومراكز الدولة، و إنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها[3].

ولكن هل يعنى حديث الخولى عن الأثر السلبي لعلاقة الدين بالسياسة بوجه عام أنه لا ينطبق على الإسلام؟ الواقع أن الخولى قد انتقد بشدة تجربة الحكم في معظم فترات تاريخ الإسلام، فهو حين يتكلم عن عصر الإمام مالك - العصر العباسي - يقول «بأنه شهد انقلابا سياسي المظهر، ديني الأساس، لعله أعظم ما عرف تاريخ الإسلام من انقلاب في عمقه، وعنفه، وسعته

(1) المرجع نفسه، ص138.

(2) على عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت 1972، ص154.

(3) المرجع نفسه، ص183.

وبعد أثـره، حيث تغيرت الدولة بأسـاليب حكمها الفـردي الثيوقراطى»[1] فالأصول الكبرى للنظام السـياسي العباسي كما اسـتطاعته حياتهم، أو كما اسـتطاعته الحياة بهم في هذا العصر، تؤصـل للحكم الفردي، بل الفردي غير الشورى، وتجعل هذا اللون من الحكم يترك أثاراً واضحة في مظاهر وجودهم المختلفة[2] ولا شك أن تركيز الخولى على نقد تجربة الحكم في تاريخ الإسلام إنمـا يعكس موقفاً سـلبياً من هـذه التجربة الحضاريـة في الحكم،وذلك على الرغـم مـن ازدهـار الحضارة الإسـلامية على كافـة المسـتويات في ظل هذا النظام، وينبغى أن نتسـاءل لماذا تخلفت أوروبا في ظـل النظام الثيوقراطى، في حين تقدم العالم الإسلامي في ظل حكومات ذات صبغة دينية؟ فلا يمكن بأي حال من الأحوال مساواة نظام الخلافة الإسلامية بالنظام الثيوقراطى في أوروبا في العصور الوسـطى، وذلك لأن الحضارة الإسـلامية كان يتمتع فيها القضاة بدرجة من الاسـتقلالية تمكنهم من تطبيق أحكام الشريعة بناء على العدل والمسـاواة بين الأفراد، ونحن إذ نشـيد بالجوانـب الإيجابية في الخلافة الإسلامية، فلا يمكن أن نغض الطرف عن الجوانب الاستبدادية الواضحة في تاريخ الخلافة الإسلامية.

ومـن ناحية أخـرى يناقش الخـولى قضية شـديدة الأهميـة وهى علاقة السـياسي بالثقافي، أو علاقـة المعـرفي بالإيديولوجي، أو السـلطان بالفقيه، وذلك لأنه في ظل نظم فردية في الحكم، فإن العلماء إزاء هذا النظام ينقسمون عـلى أنفسـهم فهناك طائفة تخدم نظـام الحكم وذلـك لأن «الخلفاء يقدمون

(1) أمين الخولى: مالك بن أنس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص224.
(2) المرجع نفسه، ص248.

العلـماء من أصحاب العلم الديني، ليثبتـوا برضاهم، والتفافهم قلوب العامة، وجماهير الشـعب، أو يقربون أصحاب العلوم غـير الدينية لينتفعوا بعلمهم في شـئون حياتهـم، أو تقوية مرافـق الدولة، ومن ناحية أخـرى فإن علاقة الفقهاء والعلماء بالسلاطين أثرت في تفكيرهم، وتفقههم، كما أثرت في سيادة مذاهبهم[1] فهناك علاقة جدلية بين فقهاء السلطة، توظفهم السلطة من أجل تجميل صورتها، وهم يوظفوا السلطة من أجل نشر مذاهبهم وآرائهم.

ولا يعتـد الخولى بهؤلاء العلماء الذين يسـيرون في ركب السـلطان، لأنه يرى أن للمعرفة والعلم سلطة كبيرة، يمكن أن تواجه السلطة السياسية، فلا ينبغي للسـلطان أن يوظف الفقيه على طول الخط، لأن هذا سـوف يدمر ما للمعرفة من سـلطة قوية يمكن أن تجابه السـلطان، وبطشه، واستبداده، وفى هذا يشـيد الخولى بالعلماء الذين واجهوا السلطان، وتعرضوا للمحن في عهد الخلافة العباسـية، فيقول»تبدو محن العلماء الذين واجهوا السـلطة سـوداء في صـورة الحياة، إذ كانت ضرباً وتعذيبـاً، وامتهانا لكرامة رجال ذوى علم وحرمـة، وقد يكونون أصحاب سـن عالية في أكثر الأحيـان، لكن الباحث المدقق، والمستشف لما وراء المظاهر الفردية، والسطحية، يقدر فيها الجانب الاجتماعي، ويقيس بها تقدم الإنسانية، وكسب الحرية الأدمية، فتبدو هذه المحن لمعات وضيئة في ظلام حكم فردى قاسى، فما هي إلا صمود لهذا الحكم يهز جبروته، ويحد من قسوته الرسالة التي حملها الله أهل العلم»[2].

ومما سبق نلاحظ مدى اتفاق أمين الخولى مع التيارات العلمانية التي تركز

(1) المرجع نفسه، ص148 - 149.
(2) المرجع نفسه، ص263.

في نقد تجربة الحكم الإسلامي استنادا إلى الجوانب الاستبدادية الواضحة في تاريخ هذه التجربة، فالخولى والعلمانيون يركزون في نقد الحكم في الحضارة الإسلامية استناداً على أداء الإسلام الحضاري في الزمن، ولا شك أن موقف الخولى السلبي من تجربة الحكم الإسلامي لم يكن فيها موضوعياً، لأنه لم يكشف لنا عن الجوانب المضيئة في هذه التجربة، والتي جعلت العالم يشهد للمسلمين بالسبق الحضاري في تلك الفترة.

ولقد اهتم أمين الخولى بإبراز الدور السلبي لتراث المسلمين الحضاري حول الإمامة. هذا الدور التي جمد دعوة القرآن إلى تحرير الإنسان فيقول « قعد العقل المفكر عن تقرير تلك الحرية في بحثه مسألة الإمامة، والخلافة ونظمها في كتب الكلام والأحكام - كالمواقف للأيجى، والأحكام السلطانية للماوردى - والمتتبع لمثل هذه المباحث يلمح فيها ظواهر لهذا القعود العقلي تلفت النظر، وتشعر المطلع بأن هؤلاء الباحثين لم يطمحوا إلى الحرية، ومصارعة الطغيان ذلك الطموح القرآني الحكيم فمن ذلك أنهم - فيما رأيت من مطولاتهم- قد انصرفوا عن التماس النظرة القرآنية في هذا،ولم يلتمسوا أصولها في مثل آياته الكريمة، وتراهم يستشهدون بالشعر في كلامهم عن الإمامة، والحاجة إليها،ولو أنهم وقفوا عند الهدى القرآني في تحرير البشر، واستنهاضهم،لكان موقفهم في تقرير الحق الإنساني أفضل كثيراً مما كان»[1].

ويتهم أمين الخولى المباحث الكلامية حول الإمامة بأنها تسهم في تكريس الاستبداد، حين تقرر أن الأمر يتم للحاكم دون افتقار إلى إجماع أهل الحل

(1) أمين الخولى: القادة والرسل، ص147.

والعقد، بل يكتفي في ذلك ببيعة الاثنين أو الواحد في أقوال، وبهذا يجب اتباع هذا الحاكم، ولهذا أصبح هذا التراث مبعث إغراء، وضراوة للحاكمين[1] ولا يمكن أن نصف مباحث علم الكلام عند كل الفرق الإسلامية بأنها تكرس الاستبداد، ولكن هذه الظاهرة موجودة في (التراث السني) بالذات حول الإمامة، فهذا التراث يرى عدم الخروج على الحاكم، ولو كان ظالماً، فالعيش في ظل حاكم ظالم ألف عام أفضل من العيش بلا حاكم يوم واحد، ولكن تراث الشيعة، والخوارج حول الأمة يرى ضرورة رفض الظلم، والخروج على الحاكم الظالم، ولهذا وجدنا أمين الخولى يعلى من شأن الخوارج وذلك لأن «من مبادئهم أن الحاكم الظالم كافر، وأن الخروج على من خرج وظلم واجب في غير تقية، ولا مواربة، ولا مدارة»[2] ومن الواضح أن الخولى يرى في الخوارج رمزاً واضحاً على رفض النظم الاستبدادية، لأنه يرى أن معظم التراث الكلامي حول الإمامة كان يكرس استبداد الحاكم، ومن هذا المنطلق فقد «سلت السيوف لتثبيت مركز الإمام، ولم تسل لنهيه عن المنكر، ودفع الظلم، وما أيسر ما يستطيع صاحب الأمر الفعلي المباشر أن يكتسب الاقتناع منهم - أصحاب المباحث العقدية حول الإمامة - وأن الخارج عليه فاسق، فتسل السيوف لمقاومته[3] وكان من مظاهر القعود العقلي في علم الكلام عن الهدف القرآني الحر، أن القرآن يأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالشورى في قوله ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159] ويصف المؤمنين بقوله ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، ولكنك ترى هؤلاء الباحثين لا يعرضون

(1) المرجع نفسه، ص146.
(2) المرجع نفسه، ص140.
(3) أمين الخولى: مالك بن أنس، ص249.

لشيء من هذا الأمر، وذلك الوصف، بل تسمع منهم العبارات المبهمة الموهمة بل المريبة عن ولاية الإمام الحاكم كقولهم إن ولايته عامة مطلقة، وقولهم إن الإمام له حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم[1] ولهذا ظل الحديث عن الشورى في التراث الكلامي - السني بالذات - على أنه ضرب من الموعظة، أو نصيحة سياسية.

وعلى الرغم من إشارة الخولى إلى أن القرآن يدعو إلى مقاومة الطغيان، ويحث على الشورى، إلا أن أمين الخولى لم يظهر لنا موقف الإسلام من الحكم، وهل هناك أصول نظرية للحكم السياسي في الكتاب والسنة أم لا؟ورغم أن الخولى قد قرأ الكليات الإسلامية في مشكلة المال، والصيام في ضوء الواقع الراهن إلا أنه لم يسع إلى إبراز موقف القرآن من الحكم، ولا ندرى إن كان صمت أمين الخولى في هذه المساحة يعد موقفاً رافضاً للكلام عن أصول للحكم في الكتاب والسنة؟ وخاصة وأن الخولى قد ركز في بعض مؤلفاته على نقد التجربة التاريخية للحكم في الإسلام بصورة واضحة.

وامتدادا لموقف الخولى من نقد النظم الثيوقراطية في بلاد فارس، واستمرارها في بعض عصور الإسلام التاريخية نجده ينتقد بشدة النظم الديكتاتورية فيقول «إن الديكتاتورية يبدو فيها واضحاً، ومن قرب خطر أولئك الأفراد المتبعين لهذا النظام، لأنهم بحكم هذا النظام قد وضعوا أنفسهم في موضع واضح، ومكان بارز في ميدان الحياة، وعلى مرأى ومسمع من الجموع، فقد ركز كل شيء في أشخاصهم، إذ ركز فيهم كل شيء، وأرادوا

(1) أمين الخولى: القادة والرسل، ص147.

كل شيء حولهم، فهم قد حملوا من عبء الإضلال الكثير الثقيل فيحملن أثقالهم، وأثقالاً مع أثقالهم»[1].

وإذا كان الخولى ينتقد النظم الديكتاتورية فإن من ناحية أخرى ينتقد النظم الديمقراطية، ولكنه يقر في النهاية بميزات الديمقراطية، فيقول بأن النظم الديمقراطية لا يبدو فيها مركز القادة واضحاً ذلك الوضوح، ولا مسئوليتهم جلية هذا الجلاء، فلم تضعهم على مسرح الحوادث وضع رجال الحكم الأول - النظم الديكتاتورية- لأنهم أفسحوا المجال لكل فرد، مجال القول، وفرصة إبداء الرأي، وهم يستميلون عدد كثير يمثل الجمهرة العامة ليصورا الرضا عن عملهم، والموافقة على تدبيرهم، لكنك لو دققت النظر في حال هؤلاء المتبعين، ومدى تأثيرهم مع هذا النوع من الحكم لوجدت مسارب الخطر الخفية واسعة معبدة أو مسالك التأثير القوى، والتوجيه الشخصي ممهدة موصلة، ولهذا لا نعدو الإنصاف إذا ما قلنا أن القادة في هذا النظام الثاني من نظم الحكم أنفذ تأثيراً، وأعمق توجيهاً منهم في النظام الفردي الأول - الديكتاتوري- لأن شعور الفرد الظاهر بأنه حر، وظنه أنه مستقل، ووهمه أنه مقدر، ومكون رأياً ينيم فيه كل رغبة في المقاومة، وكل ميل إلى المعارضة، ويهون عليه الانقياد والاتباع، وهو ما لا يتوفر في النظام المتشدد حين يواجه بالتحكم فيثير- إلى حد ما - حفيظة المكبوتين[2].

ومما سبق نلاحظ أن أمين الخولى قد انتقد علاقة الدين بالسياسة، وانتقد النظم الاستبدادية الفردية في الحضارة الإسلامية، وانتقد النظام

(1) المرجع نفسه، ص118.

(2) المرجع نفسه، ص119 - 120. المرجع نفسه، ص119 - 120.

الديكتاتوري، وحتى النظام الديمقراطي لم يسلم من انتقاده، وبعد كل هذا النقد لم يجب الخولى عن الحل الذي يمكن أن يتبناها المسلمون في علاقة الدين بالسياسة، فقد جاء كلامه عاماً عن مواجهة القرآن للطاغوت، وحديثه عن الشورى في القرآن، ولم يقدم لنا بديلاً، أو تصوراً واضحاً عن ملامح الطريق الذي ينبغي على المسلمين اتباعه. ولهذا نقول إذا كان موقف الخولى النقدي من النظم السياسية واضحاً، فإن موقفه من دعوى البعض بأن هناك نظاماً للحكم يمكن أن نستقيه من الكتاب والسنة غامضاً مبهماً ولاندرى ما السبب في موقف الخولى هذا؟أم أن هذا الصمت والإبهام موقف، ونحن أقرب إلى القول بأن هذا الصمت أحياناً،والإبهام أحياناً أخرى هو موقف سلبي واضح للخولى من دعوى وجود نظام للحكم مستمدمن الكتاب والسنة.